مقدمة

استخدم الرئيس كلينتون فى خطابه الافتتاحى سنة ١٩٩٧ استعارة مكنية من التوراة حينما قال: «**استرشادًا بالرؤية القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم إلى أرض ميعاد جديدة**». لقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون بدءًا من چورچ واشنطن فصاعدًا على الحس الدينى، ليس للتأثير على عقول أبناء الشعب فحسب، بل على أفئدتهم أيضًا لتأييد الأهداف الرئاسية.

وقد تم فى الفترة الاستعمارية والفترات التالية جلب الآلاف من الأفارقة السود إلى الولايات المتحدة كعبيد. وفى عام ١٩٩٣ قامت المحكمة العليا للولايات المتحدة بالنظر فى قضية تتعلق بالممارسات الدينية لإحدى الكنائس التى ترجع جذورها إلى الديانات الوطنية فى أفريقيا (كنيسة لوكمى ضد كنيسة هياليه).

لقد استخدم كل من الطرفين الحجج والمبررات الدينية فى كثير من القضايا السياسية المهمة فى الولايات المتحدة، مثل قضايا العبودية، والتحريم، وحقوق المرأة، وحقوق الشواذ، والحرب، والخلاف حول الإجهاض. وهذا على سبيل الذكر وليس الحصر.

وكما توضح الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن الدين والسياسة شكَّلا نسيجًا متداخلاً عبر تاريخ الولايات المتحدة منذ الفترة الاستعمارية وحتى وقتنا الحاضر. لذا؛ فإن كتاب «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة» يقدم رؤية شاملة للطرق التى ساعدت على تفاعل كل من الدين والسياسة فى الولايات المتحدة. وسوف نتناول قصة هذا التفاعل المستمر فى عدة أبواب.

تعد هذه المقدمة أساس العمل، حيث يتم فيها تحديد شروط هذه العلاقة وتقديم وصف عملى لكل من الدين والسياسة، مع إيضاح سبب الارتباط الضرورى بينهما فى الولايات المتحدة. كما أنها تقدم دراسة نمطية مختصرة عن الاحتمالات المنطقية لهذه العلاقة.

ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء، يتضمن كل منها عدة فصول.

يتعرض الجزء الأول «**الدين والتاريخ**» لطبيعة هذه العلاقة فى الماضى. ويتناول من خلال فصوله التجربة الاستعمارية، وأهداف المؤسسين الأوائل فى الحقبة الزمنية من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٥٩ ومن عام ١٩٦٠ حتى الوقت الحاضر. ومما هو جدير بالذكر أن القضايا الخاصة قد تتغير بمرور الوقت، ولكن العلاقة بين الدين والسياسة تظل هى الوتيرة السائدة عبر التاريخ.

يتعرض الجزء الثانى «**الدين والتعديل الأول**» لتاريخ العلاقة القانونية بين السياسة والدين. إن الفصل القانونى بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدينية كان وما زال يهدف إلى تحديد العلاقة بين الدين والسياسة بشكل جديد يتماشى مع ما يطرأ من مستجدات. ويتناول هذا الجزء من خلال فصوله البند الخاص بالكنيسة الرسمية، والبند الخاص بحرية الممارسة الدينية، والخلاف القائم بينهما.

يستعين الجزء الثالث «**الدين والرأى العام**» بمعلومات مستقاة من استطلاعات الرأى، لتوضيح مدى انعكاس العلاقة بين الدين والسياسة على الرؤى السياسية والاجتماعية للأفراد فى الوقت الحالى. يعقب الفصل الذى يتناول الدين والرأى العام فصول أخرى، يتم فيها تحليل الروابط بين الدين والسياسة من وجهة نظر الأمريكيين البيض والسود، حيث إن المجموعتين تختلفان اختلافًا كبيرًا فى رؤيتهما لتلك الروابط.

يتكون الجزء الرابع «**نتائج المؤثرات الدينية على السياسة**» من فصلين، يتم فيهما استعراض دور هذه العلاقة وما انتهت إليه فى الوقت الحاضر، حيث إن الجماعات الدينية تحاول التأثير على السياسة العامة، كما يحاول الأفراد تصور الشكل الذى يجب أن تكون عليه هذه العلاقة.

وإلى جانب الموضوع الرئيسى للكتاب، وهو العلاقة بين الدين والسياسة، فهناك عدد من الأسئلة والقضايا يتم طرحها فى كثير من الفصول المذكورة آنفًا. بعض هذه الأسئلة والقضايا مذكور فيما يلى:

- **شن الحرب وتفهمها أو تبرير أسبابها**: لقد أثر الدين منذ الثورة الأمريكية وحتى حرب الخليج على رؤية الناس للحرب. وهذه الرؤية انقسمت إلى رؤية تعارض الحرب وأخرى تؤيدها..

- **تنظيم الحياة الشخصية**: بدءًا من القيود البيوريتانية (التطهرية) حول ما يصح وما لا يصح القيام به يوم الأحد، ووصولاً إلى الآراء الدينية المعاصرة حول ما يسمح للكبار القيام به فى منازلهم. فقد سعى الأفراد إلى سن قوانين تجعل آراءهم تنطبق على الجميع.

- **العلاقة بين الجماعات**: اعتاد الدين - على سبيل المثال - تشجيع كلٍّ من العبودية وإلغائها فى الوقت نفسه، وبالمثل تشجيع الفصل العنصرى والاندماج فى آن واحد.

- غالبًا ما كان **الدين فى الولايات المتحدة داعمًا بصفة عامة للحكومة**. ولكن كثيرًا ما شكل الأفراد والجماعات تحديًا خطيرًا تجاه إجراءات معينة من وجهة نظرهم الدينية على مر التاريخ.

- **الدين والعملية الانتخابية**: لعب الدين إلى جانب عوامل أخرى دورًا مؤثرًا فى سلوكيات الناخبين عَبْر التاريخ. فعلى سبيل المثال، يتجه اليهود والكاثوليك لانتخاب المرشحين الديمقراطيين أكثر من المرشحين البروتستانت. وقد أثر الدين أيضا على طريقة عرض المرشحين والمسئولين المنتخبين لقضاياهم على عامة الناخبين.

* التعريفات الخاصة بالدين والسياسة

لكى نصف العلاقة بين الدين والسياسة وصفًا دقيقًا، فإننا نحتاج إلى تعريف واضح لكل من المصطلحين المستخدمين فى هذه العلاقة. ومن المؤكد أن التعريفات التى سنطرحها فيما يلى ليست وحدها التعريفات الصحيحة، لكنها تساعد على فهم هذا الموضوع، وفهم كيفية ارتباط الدين بالسياسة، ولماذا يصعب تجنب مثل هذه العلاقة فى الولايات المتحدة.

تعريف الدين

سنعرّف الدين على هذا النحو : «الدين هو نظام متكامل من المعتقدات، وأسلوب حياة وشعائر ومؤسسات يمكن للأفراد من خلالها أن يعطوا أو يجدوا معنى لحياتهم بالتوجه إلى ـ والالتزام بما ـ يعتبرونه مقدسًا أو/ له قيمة نهائية» (كوربت، ١٩٧٧ : ٧). ولهذا التعريف صلة بالعلوم الاجتماعية، إذ إنه يتناول السلوك الإنسانى داخل الجماعات، كما يتناول الشعائر والمعتقدات التى تساعد على تحديد تلك الجماعات، كما أنه له صلة أيضًا بالعلوم الإنسانية، إذ إنه يؤكد على معنى الدين بالنسبة لمعتنقيه.

والقول بأن الدين نظام متكامل، يعنى أن أبعاده المختلفة تعمل معًا ويعزز بعضها البعض. وليس هناك ـ من الناحية الشكلية على الأقل ـ نهايات مفتوحة. ويمكن تصور هذا النظام على أنه يتكون من أربعة أجزاء: معتقدات وأسلوب حياة وشعائر ومنظمات اجتماعية. ومعتقدات ـ أى دين ـ موجودة فى كتبه المقدسة وقصصه ومذاهبه وترانيمه. وتشتمل المعتقدات الدينية على المعتقدات التى تتعلق بكل ما هو مقدس، وبمعنى الحياة الدنيا، وبالقيم الأخلاقية والمعنوية، وبما يحدث بعد الموت. وهذه بعض الموضوعات العامة على سبيل الذكر وليس الحصر. وقد تشتمل هذه المعتقدات على تعاليم صريحة حول العلاقة السليمة بين النظم الدينية والنظم السياسية.

إن ما يربط أسلوب الحياة بالشعائر، هو اهتمام كل منهما بالأنشطة التى يمارسها الأفراد. فأسلوب الحياة يهتم بتوضيح كيف يعيش الناس حياتهم اليومية، إنه البعد الأخلاقى والمعنوى للدين. إنه يشتمل على الأنشطة التى يجب القيام بها، وتلك التى يجب تجنبها (مثل الوصايا العشر فى كل من اليهودية والمسيحية). فى بعض الأحيان يهدف أسلوب الحياة الذى يفرضه الدين إلى عزل أتباعه بدرجة كبيرة أو صغيرة عن الباقين. فقد يشتمل على توجيهات خاصة بالملبس والمأكل (مثل قواعد الزى الخاصة بالنسبة للإناث فى بعض أفرع الديانة المسيحية). وغالبًا ما يأمر الدين بالمشاركة فى أداء الشعائر (مثل تشجيع الصلاة الخاصة وحضور الصلاة الجماعية فى الكنيسة).

لقد ظهرت التساؤلات حول كيفية تأثير الدين بشكل سليم على السياسة، عندما حاول أعضاء إحدى الجماعات الدينية جعل مذهبهم الأخلاقى قانونًا يُعمل به فى البلاد.

ومن ناحية أخرى، تشتمل الشعائر على تلك الأنشطة التى يركز فيها الأفراد بشكل واضح على الدين. ففى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تعتبر الصلاة الجماعية إحدى الشعائر التى غالبًا ما يشارك فيها الجميع. تساعد الشعائر الأفراد على الإحساس بكل ما هو مقدس. إنهم يحتفلون أيضًا من خلال تلك الشعائر بالأحداث التاريخية المهمة فى حياة أى جماعة دينية، وبالمراحل المختلفة لدورة الحياة البشرية، وبالروابط التى تربط الجماعة والتى يعملون على تعزيزها. وهذه بضعة أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر.

يعد التنظيم الاجتماعى أو المؤسساتى أحد الجوانب المهمة فى أى دين. ومثل هذا التنظيم يكون ضروريًا لاستمرار حياة الجماعة وتقدمها. إن الهياكل التنظيمية للجماعات الدينية تساعد على فهم ذاتها، وغالبًا ما تشكل الهياكل التنظيمية الحدود المشتركة مع عالم السياسة.

يرتبط الدين بأنشطة أخرى يجد الأفراد لها معنًى ولكنها تظل استثنائية. فالدين مثله مثل الأسرة وجماعات الأقران والعمل والأنشطة الترفيهية، يعتبر شيئًا مهمًا يضفى على الحياة البشرية معنًى وثراءً بالنسبة لكثير من الناس. ومع ذلك، فإن المعنى الذى يكتسبه الناس من المشاركة فى العبادات الدينية هو شىء متميز لأنه ينبع من احتكاك واتصال الأفراد دينيًا بكل ما هو مقدس أو كل ما هو قيمة نهائية. وهذه هى العلاقة التى تميز الدين عن سائر الأنشطة الإنسانية الأخرى.

تعريف السياسة

هناك تعريفات عديدة للسياسة. فقد عرف بعض المحللين السياسيين السياسة فى المقام الأول من خلال مفهوم «الحكومة». فعلى سبيل المثال؛ عرف (V.O.Key) (١٩٥٨) السياسة على أنها المهام المنوطة بها الحكومة، وتأثير الحكومات على الشعوب، والطرق التى تعمل بها، والوسائل التى يلجأ إليها قادتها للحصول على السلطة والاحتفاظ بها. وهناك تعريف آخر يركز على استخدام «السلطة». فعلى سبيل المثال، عرف روبرت دال (١٩٩١ : ٣) السياسة على أنها علاقات إنسانية «تتطلب إلى حد كبير السيطرة أو النفوذ أو القوة أو السلطة». ويتفق أغلب علماء السياسة على أن

السياسة تستلزم استخدام السلطة. ومع ذلك، يمكن القول بأن هناك أنواعًا مختلفة من السلطات فى المجتمع (مثل السلطة السياسية، والسلطة الاقتصادية، والسلطة الاجتماعية). ومن ثَمّ يعتبر تعريف السلطة تعريفا واسعًا للغاية. لكن ما هو الشىء الذى يميز السلطة السياسية المستخدمة فى الأمور السياسية عن سائر السلطات؟.

هناك تعريف آخر يركز على تحديد القيم. فقد عرف داڤيد إيستون (١٩٦٥) السياسة على أنها تحديد السلطة لقيم المجتمع. وهذا التعريف وما شابهه من تعريفات يعتبر أكثر التعريفات السياسية شيوعًا وقبولاً من جانب علماء السياسة. وهو أيضًا أصلح التعريفات لهذا العمل الذى نحن بصدده. ومع ذلك، فإن هناك مفهومًا للسياسة مشابهًا إلى حد ما لهذا التعريف. وقد حدد هذا المفهوم سابقًا هارولد لاسويل عندما عرف السياسة فى عنوان كتابه «السياسة: هى من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟».

سنستخدم تعريف إيستون باعتباره تعريفًا عمليًا للسياسة. فالسياسة تهتم بتحديد القيم، والقيم هى المعتقدات التى تتعلق بما هو خير أو شر وبما هو صواب أو خطأ وبما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب. وتختلف قيم الناس فيما يتعلق بالثروة والسلطة والصحة والدين والحرية والوطنية والعدل والمساواة والحب والصداقة والتسامح والمغامرة والحكمة والجمال والأمن والسلام والغزو والفردية والجماعة.. إلخ.

والسياسة موجودة لحل الصراع بين القيم. فقد يختلف الناس حول قيمة ما (مثل الحركة المناهضة للإجهاض وتلك المؤيدة له) مما يؤدى إلى ظهور الصراع الذى قد ينشأ أيضًا فى مواقف يكون الناس فيها متفقين على قيمة معينة. **أولاً**، قد يتفق الناس على قيمة ما ولكن يختلفون حول سبل تحقيقها. فعلى سبيل المثال، إذا استشرت البطالة فى المجتمع الأمريكى، فإن الغالبية العظمى من الشعب ستؤيد اتخاذ إجراء للحد من هذه المشكلة؛ لكنهم سيختلفون حول سبل معالجتها (مثلا بزيادة الإنفاق الحكومى لخلق وظائف فى القطاع العام، أو بتقليص الإنفاق الحكومى لحث القطاع الخاص على خلق وظائف جديدة)، وهذا بالتالى يؤدى إلى صراع سياسى. **ثانيًا**، قد يتفق الناس بشأن قيمة ما ولكنهم يختلفون حول أولويتها بالنظر للقيم الأخرى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الأمريكيين يؤيدون أهمية الهواء النظيف والنمو الاقتصادى، إلا أن الصراع ينشأ عندما يتعين عليهم فى موقف ما أن يحددوا أى القيمتين أهم. **ثالثا**، من الممكن أن يندلع الصراع عندما يتفق الناس حول قيمة ما ولكنهم يتنافسون من أجل تحقيق

هذه القيمة لأنفسهم. فمثلاً قد يحاول الناس خفض ضرائبهم عن طريق تحويلها إلى فئات أخرى من دافعى الضرائب.

ما دام هناك صراعٌ للقيم فلن يستطيع أى شخص أن يحصل على كل ما يريد ولذا يجب تحديد القيم. ففى موقف ما يفوز البعض بينما يخسر البعض الآخر بالتناوب، وبذلك يتحقق نوع من الحل الوسط الذى يتعرض فيه الشخص للفوز والخسارة فى آن واحد. ولكن تحديد القيمة يتطلب قدراً من التعاون بين الأفراد، بالإضافة إلى أن عملية تحديد القيم يجب أن تأتى من قبل السلطة، بمعنى أنه يتعين على الناس قبول هذا التحديد على أنه شرعى وملزم. فقد لا يوافق الأفراد على تحديد القيم، ولكن بدون وجود حد أدنى من قبول شرعية عملية التحديد، فإن النظام السياسى سينهار.

هذا إذن هو مفهومنا للسياسة.

وكما سنرى فإن الدوافع الدينية كان لها تأثير بالغ فى تحديد القيم المختلفة فى المجتمع الأمريكى. أضف إلى ذلك، أن دور الدين كان فى حد ذاته قيمة دار حولها صراع سياسى كبير فى النظام السياسى الأمريكى.

* الدين والسياسة ودورهما فى الحياة الإنسانية

دور الدين

يلعب الدين أدواراً عديدة فى الحياة الإنسانية وفى حياة المجتمعات والثقافات. ودوره المميز بالنسبة للأفراد هو تقديم معنًى مستمد من التواصل الإنسانى حول ما يعتقد أنها حقائق مقدسة. فالدين يقدم السبل التى تمكن الأفراد من أن يحيوا حياتهم بصورة ترتبط بشكل واع بقيمهم العليا، كما أنه يساعدهم أيضًا على التعرف على آفاق الأسرار (الغيب) التى تنير الوجود الدنيوى، وتمجيدها. ويلعب الدين كذلك أدواراً كثيرة نكتفى باستعراض القليل منها هنا.

إن إحدى الوظائف المهمة لكل من الأفراد والمجتمعات بأسرها هى تشريع وإقرار الخطوط الأخلاقية الإرشادية. والدين يقدم كل هذه الإرشادات وكل ما ينظمها

ويقرها. وغالبًا ما يحدد أيضًا عقاب المخطئ وثواب المطيع. وهذا من شأنه أن يقوى الإذعان للدين. ويحدد الدين كذلك الأدوار المناسبة لكل أبناء ثقافة ما، كما يساعد على توضيح حدود السلوك المقبول من جانب الفرد والجماعة. وهذه الحدود قد تم تحديدها وإقرارها بناء على الحقائق الغيبية المدركة حسيًا.

والدين يؤثر بطرق شتى على نظام قيم المجتمعات والأفراد. فعلى سبيل المثال، تؤكد كل من الديانة المسيحية واليهودية - وهما الأكثر شيوعًا فى الولايات المتحدة - على أهمية مساعدة الآخرين. وقد أدى هذا بشكل كبير إلى نشأة العمل التطوعى فى مجتمعنا، كما ساعد بشكل فعال على ظهور التعليم العام.

ويقدم الدين لأتباعه الدعم اللازم فى حياتهم اليومية، وفى أوقات الأزمات والاحتفالات وفى السراء والضراء. وبالنسبة للعديد من الناس تعتبر الجماعة الدينية إلى جانب الأسرة هى أول جماعة للاتصال المباشر، حيث يحتفل أعضاء الجماعة معًا بأعياد الميلاد والزفاف ويشاركون فى العزاء. وعلى هذا النحو يساعد الدين فى الإجابة على التساؤل بشأن ما الذى «يجب القيام به» عند مواجهة مثل هذه الأحداث الإنسانية المهمة.

دور السياسة

تستطيع السياسة أن تلعب أدوارًا مختلفة فى شتى المجتمعات، ولكننا سنقصر دراستنا هنا على النظام السياسى الأمريكى. فى بعض الأحيان يُنظر إلى السياسة على أنها وسيلة لتحقيق الأهداف الجماعية لمجتمع ما. وهذا المفهوم يؤكد ضرورة التعاون فى الأمور المحسومة نسبيًا، وهذا يعتبر أمرًا مهما. ومع ذلك، فإن أهم دور تلعبه السياسة هو دور حل الصراع. فالصراعات التى تتعلق بالقضايا العامة تحتاج إلى نوع من الحل. فعندما تنشأ قضية ما ويدور حولها صراع، فسرعان ما يتم حله باتخاذ قرار ملزم بشأن القضية على الرغم من عدم ديمومة القرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد القيم فى السياسة الأمريكية يعتبر فى أغلب الأحيان أمرًا شرعيًا وملزمًا. فأعمال النظام السياسى - الذى يقوم على أساس مفاهيم التمثيل الديمقراطى - تكون لها شرعيتها وقوتها فى أعين أغلب المواطنين.

ومع وجود النظرية الديمقراطية والشعارات التى تحيط بالنظام السياسى الأمريكى، تلعب السياسة دوراً مهما فى توفير الوسيلة التى يمكن للأفراد عن طريقها التعبير عن قيمهم فيما يتعلق بالقضايا العامة والعمل على تحقيق تلك القيم على الساحة العامة. وحتى إذا لم يحاول الأفراد بالفعل تحقيق قيمهم فى السياسة فإن علمهم بأنهم يستطيعون ذلك قدّ يكون ذا قيمة فعلية لهم، وقد تصبح وسيلة لكبح جماح سلطة القادة السياسيين. وإذا ما حاول الأفراد التعبير عن قيمهم وأخفقوا، فإن المحاولة فى حد ذاتها تحقق لهم الرضا النفسى. إذ إن الناس يحتاجون فى بعض الأحيان إلى أن يعبروا عن قيمهم وحتى لو لم تحقق شيئًا سوى مجرد التعبير عن الأهداف المنشودة.

ودورٌ آخر تلعبه السياسة بالنسبة لبعض الأفراد هو الإسهام فى تطوير دور المواطن. فبالرغم من أن أغلب المواطنين لا يشاركون فى السياسة إلا بأقل قدر، وهو الإدلاء بأصواتهم، إلا أن السياسة من الممكن أن تجعلهم على دراية تامة بوجودهم كجزء من الكل. فمن خلال السياسة يمكن للأفراد أن يعوا أن الحياة تعنى أكثر من مجرد أهدافهم الشخصية. فقد دعا أرسطو وعدد من الفلاسفة السياسيين إلى ضرورة قيام الأفراد بدور فعال فى الحياة العامة من أجل تطوير أنفسهم بشكل أكمل. وعلى هذا فإن السياسة على الأقل بالنسبة للأقلية التى تشارك بشكل فعال، تكون مثل الدين فى أنها تساعد على إعطاء معنى لحياة الأفراد.

الدين والسياسة: اهتمامات مشتركة

على الرغم من اتضاح حقيقة أن السياسة والدين ليسا نفس الشىء، إلا أن عالميهما يتداخلان. وهذا الأمر يصح تمامًا فيما يتعلق بالقيم، حيث إن كلاً من الدين والسياسة يهتم بهيمنة السلطة على حياة الأفراد. يقول ريتشلى (١٩٨٥ : ٩) إن الشىء الرئيسى الذى يشترك فيه الدين والسياسة هو «اهتمام كليهما بالبحث عن القيم، سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو سامية». وقد بدأ تشيدستر (١٩٨٨:١) كتابه عن الدين والسياسة بعبارة «السياسة والدين هما بُعْدَا التجربة الإنسانية خلال ممارستها الهادفة للسلطة».

يُعلم الدين الناس قيمة معينة، وبالتالى يكون له سلطة ما على كيفية الحياة التى يحيونها. وتؤدى السياسة إلى تحديد القيم فى المجتمع، وتكون القرارات التى تتخذ فى هذا الصدد ملزمة بالنسبة للأفراد ويكون لها سلطة ما على ما يصح وما لا يصح القيام به من جانبهم. ويوضح تشيدستر (١٩٨٨ : ١) أن الدين يخلق لدى الأفراد توجهًا للسلطات التى تمس حياتهم، ويقدم لهم الطريقة التى يستطيعون بها التمييز بين الدين والسياسة، إذ إن الدين يهتم بالسلطة المقدسة بينما تهتم السياسة بالسلطة العادية أو السلطة الدنيوية أو العلمانية.

يتداخل الدين والسياسة معًا فى مواقف شتى. فالقيم التى يعلمها دين ما قد تصبح القيم المحددة رسميًا داخل النظام السياسى، وقد تحاول الجماعات الدينية استخدام سلطة الدولة للتعبير عن ــ أو فرض ــ قيمهم الدينية. وقد يدفع ذلك الجماعات الدينية المختلفة إلى صراع سياسى من أجل تحقيق السيادة لقيمهم. إن القيم التى يُنشئها أو يؤيدها النظام السياسى قد تتخللها آراء دينية. وقد تسعى المنظمات الدينية داخل النظام السياسى إلى تحقيق أهدافها (مثل إعفاء أملاك الكنيسة من ضرائب الأملاك). ولكل من الدين والسياسة المرجعية التى يمكن من خلالها أن يحكم كل منهما على الآخر. ولذا؛ فإن الاثنين يتدخلان معًا عندما يقوم الأفراد بهذا التقييم (انظر على سبيل المثال تناولنا لمعارضة الحرب على أسس دينية وأخلاقية فى الفصل السادس من الجزء الثانى).

فى بعض الأحيان، يستخدم رجال السياسة الدين للحصول على التأييد اللازم لمآربهم الشخصية. فالسياسيون الذين يحرصون على كسب تأييد الأمريكيين السود كثيرًا ما يبدون ولاءهم لكنائس السود. والعلاقة بين الحزب الجمهورى والجماعات الدينية المحافظة هى كذلك أمر معروف. بالإضافة إلى اهتمام كل من الدين والسياسة بالقيم والسلطة، فإنهما غالبًا ما يتدخلان فى المجتمع، ولكن الأفراد يختلفون فى آرائهم حول نوع العلاقة التى يجب أن تربط بينهما، وحول ماهية الرابطة التى تربطهما.

ستعرض الدراسة النمطية التالية الآراء المختلفة حول هذا الموضوع.

دراسة نمطية حول العلاقة المثلى بين الدين والسياسة

«إننى أؤمن معكم أن الدين هو أمر بين الإنسان وربه فقط وإنه ما من أحد غير الرب

يحاسبه على إيمانه أو عبادته . . . وإننى أفكر بكل احترام فى ذلك القانون الذى يسرى على كل الشعب الأمريكى والذى نص على ضرورة أن يبنى المشرع حائطًا فاصلاً بين الكنيسة والدولة» . **توماس جيفرسون (١٨٠٢)**

«إذا لم يتعلم المرء كلام الرب، ولم يعرف ما جاء بالإنجيل، فإننى أشك فى قدرته على أن يصبح قائدًا فعالاً . وقيادته لكل شىء، سواء أسرته أو كنيسته أو أمته لن تكون ناجحة دون هذه الأولوية» . **جيرى فالويل (١٩٨٠ :١٧)**

وكما يوضح النصان المقتبسان أعلاه، فإن اختلاف الآراء حول الدور الصحيح للدين والسياسة تجاه بعضهما البعض هو أحد مظاهر الحياة الثقافية فى الولايات المتحدة، منذ البداية وحتى الآن .

سنقدم هنا دراسة نمطية حول طرق فهم الناس لهذه العلاقة (انظر الشكل ١/ ١). وبعض البدائل التى تمت مناقشتها لم تكن أبدًا جزءًا من التجربة التاريخية للولايات المتحدة، والبعض الآخر موجود هنا أو موجود الآن، ولكن فى بعض الأحيان بشكل معدل . هذه الدراسة النمطية تساعد على فهم أوسع للطرق التى تعبر عن العلاقة الصحيحة بين الدين والسياسة فى الولايات المتحدة . هذا بالإضافة إلى أن كل بديل من البدائل التى ستطرح له مؤيدوه فى الولايات المتحدة .

وسوف نناقش أولاً المغالاة فى كل من الثيوقراطية، وقمع الدولة للدين، ثم سنتناول بالدراسة الأنواع المختلفة للكنائس الرسمية، وفى النهاية سنستعرض الرؤى التى تمثل الفصل بين الكنيسة والدولة .

* الهيمنة الكاملة :
الثيوقراطية والقمع العلمانى للدين

بالرغم من اختلاف الثيوقراطية والقمع التام للدين من حيث الجوهر، إلا أنهما يتشابهان إلى درجة كبيرة شكليًا . ففى مرحلة قد يتغلب فيها أحد النظامين الاجتماعيين على الآخر، بشكل لا يمنح النظام الآخر من الناحية العملية أى نوع من الحرية أو

الوجود المستقل. ويندر وجود هذين النظامين فى الواقع أو ظهورهما بشكل مجرد على الإطلاق بسبب تطرفهما الشديد. ولا يشكل أى منهما جزءاً من التجربة التاريخية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذين النظامين المتطرفين لا يؤيدهما سوى عدد قليل من الناس، إلا أنهما سيكونان موضوع الدراسة الحالية.

الثيوقراطية

الثيوقراطية هى حكومة ذات وحدة سياسية تنشأ بمقتضى القانون الإلهى، وعادة ما يُعتقد أنها تعمل من خلال حكام من البشر يتلقون التوجيهات والتعليمات من الرب مباشرة. وكنوع من أنواع الأنظمة الاجتماعية، تفترض الثيوقراطية أن للحكومة والدين نفس الحدود الجغرافية وأن كل مواطن لابد أن يخضع للحكومة وهيئة الكهنوت. وخلافًا لهذه القاعدة، يمكن للحكومة بهيئاتها أن تتمتع ببعض

شكل ١/١

صورة نمطية للعلاقة بين الكنيسة والدولة

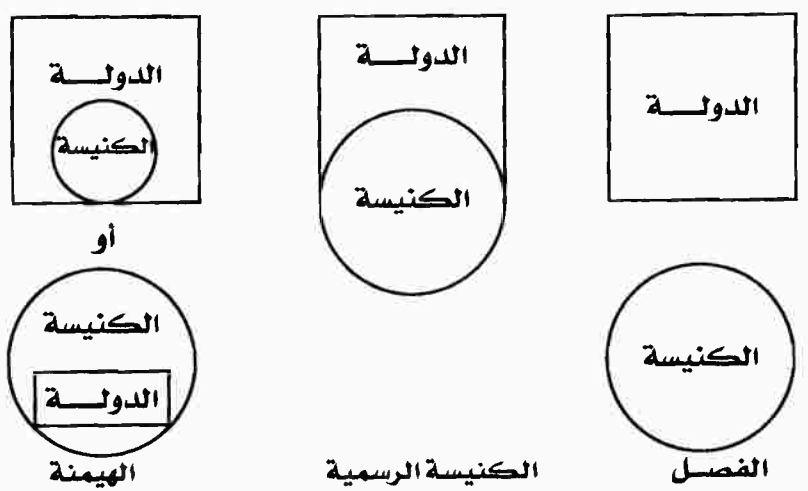

الاستقلال ولكن بالقدر الذى تسمح به طبقة الكهنوت والتى يحق لها إلغاء هذا الاستقلال فى أى لحظة، بمعنى أن «الدولة» بالمعنى السياسى المفهوم ليس لها وجود، حيث إن جميع الوظائف الدينية والسياسية تقوم بها المجموعة الدينية وأن جميع السلطات السياسية فى النهاية تتولاها السلطات الدينية. إلا أن تجسيد هذا النظام فى العالم الحديث، بعيد عن الإمكان. فهذا النظام يفترض مسبقًا وجود درجة من النفوذ والاتفاق الدينى، وهو ما لا يتحقق ببساطة فى المجتمعات المتقدمة الحديثة. وكمثال للمجتمع ذى النظام الثيوقراطى نجد حكومة «موسى» التى حكمت الإسرائيليين الأوائل كما وصفت فى الكتاب المقدس العبرى، حيث إنه لم يكن هناك فرق بين الدين والسياسة فى حياة الإسرائيليين الأوائل، فهم يخضعون للرب القهار ليس فى حياتهم الدينية فحسب بل وفى السياسية أيضًا.

لقد بدأ الشكل الحديث للسلطة الدينية الحكومية فى عام ١٩٢٩ عندما اتفق الباباوات الكاثوليك مع الحكومة الإيطالية على جعل البابا الحاكم الزمنى (الدنيوى) لمدينة الفاتيكان.

قمع الحكومة للدين

فى الحالات التى يكون هناك قمع من جانب الحكومة للدين، تصبح الدولة السياسية كيانًا شموليًا يفرض سيادته التشريعية على جميع أبعاد حياة وشخصيات الخاضعين له. ولا يعد هذا الأمر فى حد ذاته إنكارًا للدين، بقدر ما هو محاولة من جانب الدولة للهيمنة على الدين، وذلك عن طريق تولى كل الوظائف التى يؤديها الدين فى ثقافات أخرى. فالدولة تنصب نفسها كأعلى قيمة وكحقيقة مطلقة فى حياة مواطنيها. وعادة ما أدى هذا الأمر إلى بذل محاولات لهدم الدين المؤسساتى، إذ إن الدين يفرض على أتباعه الولاء المطلق، وهذا ما يتعارض مع الدولة الشمولية.

ولقد ظهرت أنظمة معروفة للحكم الشمولى فى التاريخ الحديث. ففى ألمانيا، على الرغم من أن الكنائس المسيحية ظلت متماسكة إلى حد ما من الناحية المؤسساتية فى ظل الحزب الاشتراكى الوطنى لأدولف هتلر، إلا أن قيادتها تعرضت للهجوم المستمر. فهؤلاء الذين عارضوا الرَيخ الثالث بوازع من ضميرهم غالبًا ما قتلوا؛ كما كان برنامج

هتلر هجومًا مباشرًا ضد جماعة دينية معينة ألا وهى اليهود والمتعاطفين معهم بهدف إبادتهم تمامًا(*) .

وتعد روسيا تحت حكم جوزيف ستالين مثالاً آخر على الحكم الشمولى الذى ظل لقرون يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحياة والثقافة الروسية، حيث اضطرت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أن تكون سرية خلال حكم ستالين. وهذا المثال الأخير يوضح فارقًا مهما وهو أن قمع الحكومة الشمولية للمؤسسات الدينية لا يعنى بالضرورة القضاء على الدين بالرغم من أنه يقلل بالتأكيد من وجوده المعلن. ولقد استمر وجود الأرثوذكسية فى روسيا الستالينية سرًا، وكذلك الحركة البروتستانتية الإيڤانچليكية.

وواحد من الأمثلة الحديثة على الهجوم المباشر الذى توجهه الحكومة الشمولية ضد الدين، الصين فى ظل الحكم الماوتسى. ففى الثورة الثقافية لعام ١٩٦٦ كانت هناك محاولة شاملة لهدم جميع أشكال الممارسات الدينية مثل إحراق الكتب الدينية وهدم المعابد ونفى أو قتل الزعماء الدينيين. وكان الإعدام هو عقوبة كل من اختار الاستمرار فى ممارسة دينه.

الكنائس الرسمية للدين

عدد كبير من النظريات والممارسات الفعلية يندرج تحت عنوان «الكنائس الرسمية للدين». ومع ذلك فإن المبدأ الأساسى واحد فى جميع هذه النظريات والممارسات، وهو أن الحكومة المدنية تؤيد الدين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى هذا؛ فإن الكنيسة الرسمية للدين هى نظام تؤيد به الحكومة المدنية الدين. ولقد ظهرت الكنائس الرسمية سواء القوىّ منها أو الضعيف فى أوقات وأماكن مختلفة من الولايات المتحدة، وظهرت أيضًا فى المستعمرات التى سبقت ظهور الدولة، وما زال للكنيسة الرسمية مؤيدوها.

لقد أيد كل من المصلح البروتستانتى مارتن لوثر فى ألمانيا وچون كالڤين فى سويسرا مساندة الحكومة للدين، وقد حذا هنرى الثامن نفس الحذو فى انجلترا، وغالبًا ما تمتعت

(*) لم يكن هدف هتلر إبادة اليهود ولكن طردهم من ألمانيا، ثم من كل الأراضى التابعة لها، وقد أباد هتلر عشرات الملايين، وكان اليهود أقلية بينهم ـ الناشر.

الكنيسة الكاثوليكية بعلاقات طيبة مع الحكومة. وجميعهم يعتبرون سلفًا مهما للجماعات الدينية بالولايات المتحدة الآن. فتعاليم لوثر هى أساس معتقدات وممارسات الكنائس اللوثرية، والكالفينية مهدت الطريق لظهور المشيخانية وأثرت على عدد من الطوائف الدينية. ويمثل الكاثوليك حوالى ربع سكان الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن أيًا من هذه الطوائف الدينية لا تؤيد اليوم الكنيسة الرسمية. ولكن معظم التأثير المباشر يأتى من البيوريتانية التى سنتعرض لها فى الفصل الأول. وقبل أن نناقش المذاهب الدينية الأخرى، سنصف بعض الأنواع المختلفة للكنيسة الرسمية.

قد يكون دعم الحكومة للدين - فى المقام الأول - عن طريق التوجيه إليه أو الترخيص له. فالحكومة ذات الدعم التوجيهى ترى أن السكان يجب أن يدعموا الدين الذى تحبذه الحكومة عن طريق دفع الضرائب لدعم - على سبيل المثال - قساوسة هذا الدين أو عن طريق حضور الشعائر الدينية الخاصة بها. ومن ناحية أخرى، فإن منح الترخيص يسمح ببساطة لدين معين أن تكون له السيادة وذلك عن طريق السماح - مثلاً - بإقامة الاحتفالات الخاصة بالأعياد والأيام المقدسة بالمدارس العامة.

قد تتقبل الكنائس الرسمية أولا تتقبل الأديان الأخرى. ومن أمثلة تقبل الكنيسة الرسمية للأديان الأخرى، حصول دين ما على دعم من أموال الضرائب، بينما يُسمح للأديان الأخرى بالتواجد ولكنها لا تتلقى دعمًا من أموال الضرائب. ومع ذلك، ففى أحيان أخرى لا يُسمح للأديان غير الرسمية حتى بالوجود.

ومن الممكن أن تكون الكنائس الرسمية منفردة أو مزدوجة أو متعددة. فالكنيسة الرسمية المنفردة تسمح فقط بوجود الدين المحبذ والمفضل رسميًا. وفى الولايات المتحدة فى مراحل معينة من تطور دساتير الولايات، تمت معاملة دينين مختلفين نفس المعاملة فى ظل الكنيسة الرسمية المزدوجة. وفى ولايات أخرى أثناء المراحل الأولى من تكوين الدولة، كانت هناك كنائس رسمية متعددة تُدفع فيها الضرائب لدعم المؤسسة الدينية التى يختارها دافعو الضرائب.

ويمكن أن نعرض فرقًا أخيرًا بين الكنائس الرسمية العامة والخاصة. فالكنائس الرسمية العامة واسعة الحريات للغاية. فعلى سبيل المثال، تُمنح الحرية الدينية والسياسية الكاملة لكل من يؤمن بالمسيح عيسى، أما الكنائس الرسمية الخاصة فهى تدعو للولاء فقط لطائفة دينية معينة.

لقد بدأت إحدى الرؤى الكاثوليكية التاريخية باعتناق الإمبراطور قسطنطين للمسيحية فى عام ٣١٢م، وما تبع ذلك من جعل الديانة المسيحية هى الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية بحلول عام ٣٨١م. ومنذ ذلك الحين شهدت الكنيسة المسيحية تاريخًا طويلاً من العلاقات الطيبة بينها وبين الحكومة المدنية. ففى الإمبراطورية الرومانية ـ على سبيل المثال ـ منع غير المسيحيين من تولى مهام السلطة، بينما منح رجال الدين امتيازات خاصة. وقد أيدت الحكومة الكنيسة فى سعيها إلى نشر العقيدة المسيحية. وأعلن الإمبراطور نفسه سلطةً عليا فى جميع الأمور المدنية والدينية.

وظلت الكنيسة الكاثوليكية هى الكنيسة المسيحية الرسمية فى العالم الغربى إلى أن ظهرت حركات الإصلاح البروتستانتية من القرن السادس عشر وما تلاه من قرون. تاريخيًا، كانت الكنيسة الكاثوليكية ترى أن الحكومة يجب أن تساند الدين الحق الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت هو الدين الكاثوليكى.

وسنيتم دراسة مجلس الڤاتيكان الثانى للكنيسة الكاثوليكية فى أوائل ستينيات القرن العشرين، فى الجزء الخاص بإلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية. وبالرغم من إخماد هذا الرأى بناء على تعاليم الكنيسة، إلا أنه ما زال يعتبر مصدر قلق لكثيرين ممن ينتمون لمذاهب غير كاثوليكية فى الولايات المتحدة، والذين يخشون من أن ينتقص ولاء الكاثوليك لروما من ولائهم للولايات المتحدة.

إننا قد نعتقد أنه إلى جانب الإصلاحات الدينية الكاسحة التى قام بها مارتن لوثر وچون كالڤين، أنهما ربما اقترحا إلغاء الصلة التى تربط بين الكنيسة والدولة والتى كانت تمثل جزءًا أساسيًا فى الكاثوليكية فى ذلك الوقت. ولكن فى الحقيقة أيد كل من مارتن لوثر وچون كالڤين إضفاء الطابع الرسمى على الكنائس التى أسهما فى تأسيسها.

لذا؛ فإن النمط الذى ساد فى النهاية فى ألمانيا (موطن لوثر) وفى الدول الإسكندناڤية، هو دولة الكنائس التى تدعمها وتؤيدها الحكومة. فكان أمير كل ولاية فى المنطقة له حق اختيار الدين الرسمى المتبع فى مملكته على أساس مبدأ أن الدين الذى يسود فى الأرض التابعة له يجب أن يكون دين الحاكم(*). وقد أدى ذلك من الناحية

(*) الناس على دين ملوكهم. وذلك ما اتفق عليه الحكام فى ألمانيا من بعد مارتن لوثر ـ الناشر.

العملية إلى تحول أغلب شمال ألمانيا والدول الإسكندناڤية إلى البروتستانتية (اللوثرية)، بينما ظلت معظم الولايات المتحدة الألمانية الجنوبية كاثوليكية.

تماثل وجهة نظر چون كالفين ـ بشأن العلاقة السليمة بين الكنيسة والدولة ـ تلك الوجهة التى تبناها لوثر. فقد حدد كالڤين عدداً من الوظائف تتولاها الحكومة المدنية، وبعض هذه الوظائف يركز على حماية الدين وتقدمه، فالحكومة المدنية يتعين عليها أن تحمى و«تعزز» عبادة الرب وأن تدافع عن العقيدة الصحيحة وأن تحمى مكانة الكنيسة (كالڤين، ١٥٥٩). وهى أيضًا مسئولة عن منع الوثنية وتدنيس المقدسات وسب الرب «وغيرها من الانتهاكات العامة للدين». وقد كتب كالڤين فى كتابه **«مؤسسات الدين المسيحى»: «إننى أعهد الآن إلى الحكومة المدنية بواجب إقامة الدين بشكل سليم» (كالڤين، ١٥٥٩). وقد حَمَّل كالڤين المسئولين المدنيين مسئولية تطبيق الوصايا العشر كما جاءت فى الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية.**

وفى چنيف، أنشأ كالڤين نوعًا من الحكومة يجمع بين الحكومة المدنية والحكومة الكنسية. وتقوم هذه الحكومة على أساس ما كان يعتقد أنه النمط الذى ورد وصفه فى «العهد الجديد». وكانت الحكومة المدنية مسئولة بشكل مباشر عن شئون الكنيسة، ولذا فإن الخط الفاصل بين ما هو دينى وما هو علمانى أصبح غير واضح ولكنه لم يُمْحَ. والمجلس الكنسى الذى يقدم النصح لمجلس المدينة بشأن ما يتخذه من إجراءات كان هو نفسه الذى يحكم الكنيسة أيضًا. لذا؛ فالحكومة التى كانت تحكم كلاً من الكنيسة والمدينة كان يتولاها مجموعة منتخبة من المسئولين وليس حاكمًا بمفرده. إن إيمان كالڤين بأن البشر آثمون، جعله يؤمن أن «أخطاء أو إخفاق المرء يجعل من الأنسب والأكثر أمنًا أن يتولى الحكومة عدد من الأفراد» (كالڤين، ١٥٥٩). وعلى عكس ذلك حبّذ لوثر وجود نظام يحكم به الأمراء المقاطعات.

ولقد أدت حركة الإصلاح الإنجليزى إلى ظهور كنيسة انجلترا والتى أصبحت بعد ذلك الكنيسة الأسقفية البروتستانتية فى الويات المتحدة. لقد كانت الإصلاحات الدينية الإنجليزية أو إصلاحات تيودور طفيفة فى البداية، ومع ذلك حدثت تغييرات مفاجئة فى العلاقة بين الكنيسة والدولة. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية هى الكنيسة الرسمية فى انجلترا. وقد أنشأ قانون السيادة لعام ١٥٣٤ كنيسة قومية منفصلة تمامًا فى انجلترا، وأعلن القانون أن «جلالة الملك حقًا وعدلاً هو الرئيس الأعلى على الأرض لكنيسة

انجلترا». **وأصبح الملك هنرى الثامن رئيسًا للكنيسة القومية الجديدة. وبمقتضى هذا التنظيم فإن كل خروج على سياسات كنيسة انجلترا كان يعد خيانة عقوبتها الإعدام. كان هناك قمع شبه تام للكاثوليك واللوثريين والكالفينيين والمعمدانيين (سوف نناقش المعمدانيين فى القسم الخاص بسحب التأييد والاعتراف بالكنيسة الرسمية).**

وبالرغم من السلطة التى كان يمارسها الملك على الكنيسة فى هذا النظام، إلا أنه كانت هناك حدود لهذه السلطة، فقد كان الملك شخصًا عاديًا، أى أنه ليس رجلاً من رجال الدين التابعين للكنيسة. وكان الملك يتولى مهام تعيين الأساقفة ورؤساء الأساقفة فى أبرشياتهم، ولكنه لم يكن له الحق فى أن يُرَسمَهم كأساقفة، أو أن يدفعهم لحياة الرهبنة. **كانت مسئولية الملك هى حماية ما تُعلمَه الكنيسة باعتباره معتقدًا صحيحًا، ولكنه لم يكن له الحق فى أن يقرر ما هو المعتقد الصحيح.**

الفصل بين الدولة والكنيسة

يستند سحب التأييد والاعتراف بالكنيسة الرسمية إلى مبدأين أساسيين: **الأول**، أن الدين هو أمر نابع من الضمير الشخصى ولا يمكن فرضه بالإكراه، سواء من جانب الحكومة العلمانية أو من جانب أية جماعة دينية. **أما الثانى**؛ فبالرغم من أن معتقدات الأشخاص الدينية قد تؤثر على سلوكهم السياسى (كما سيتضح لنا) إلا أنه ليس هناك أية صلة رسمية قانونية بين الدين والسياسة. بمعنى آخر، لا ينبغى أن يكون هناك تأييد غير مستحق من الدولة للكنيسة. كما لا ينبغى للكنيسة أن تؤثر على الدولة بشكل غير مستحق عن طريق الإكراه أو التأييد. ففى مجال السياسة، لابد أن تتخذ القرارات على أساس الاعتبارات السياسية والإنسانية وليس على أساس تعاليم جماعة دينية معينة. إن سحب التأييد أو الاعتراف بالكنيسة، هو فصل قانونى بين مؤسسات الدين ومؤسسات الحكومة. **وقد ساهمت نماذج دينية وعلمانية شتى فى تفهم سحب التأييد والاعتراف بالكنيسة الرسمية فى الولايات المتحدة. دعونا نستعرض بعضًا من هذه النماذج وهى: المصلحون الراديكاليون، كاثوليكية ما بعد القاتيكان الثانى، واليهودية، والحركة الإنسانية.**

المصلحون الراديكاليون

لقد نهج بعض المصلحين البيروتستانت نهجًا مختلفًا تمامًا عن نهج كل من لوثر وكالڤين. هؤلاء المصلحون هم المعروفون بالمصلحين الراديكاليين (ويُدعون أيضًا مجددى التعميد)، وقد وُجدوا فى ألمانيا وسويسرا وهولندا وموراڤيا. لم يعارض هؤلاء المصلحون كاثوليكية عصرهم فحسب، بل عارضوا أيضًا الكثير من تعاليم لوثر وكالڤين. كان اعتقادهم الأساسى هو أن الكنيسة المسيحية لابد أن تماثل بقدر المستطاع الكنيسة التى كانت موجودة فى عصر مسيحية العهد الجديد. فالكنيسة لابد أن تكون جمعية تطوعية تضم المؤمنين بالدين، وارتباطها بالحكومة يذمرها تمامًا (ديلنبرجر وويلتش، ١٩٨٨ : ٥٠). وبالنسبة لهؤلاء المصلحين، فإن الطريقة التى ربط بها كل من لوثر وكالڤين وهنرى الثامن الكنيسة بالدولة لم تكن مقبولة، ونفس الشىء بالنسبة لواجهة النظر الكاثوليكية.

فأغلب المسيحيين التابعين لحركة الإصلاح الراديكالى أقروا بضرورة وجود حكومة مدنية، لأنهم أدركوا أن مثل هذه الحكومة ستعود عليهم بالفائدة أيضًا. ولكنهم امتنعوا عن المشاركة فيها بشكل فعال لأنهم كانوا يؤمنون بأن الشخص الذى يدين بالمسيحية لا يمكن أن يصبح حاكمًا ويظل مسيحيًا بالمعنى الصحيح. وكانوا يرفضون قسم اليمين أو المشاركة فى أى حرب، وقد جعلهم هذا فى موقف عداء مع الكنيسة والحكومة المدنية فى عصرهم، ومات كثير منهم فى سبيل معتقداتهم. والمسيحيون المعمدانيون هم أقرب الورثة لعقيدة مجددى التعميد بفصل الكنيسة عن الدولة. وكما سنرى فى الفصل الثانى، فإنهم قد شكلوا جزءًا مهما من الائتلاف الذى تكون لتأييد الحرية الدينية، وكان ذلك وقت الثورة تقريبًا. **فهؤلاء الذين أيدوا ـ لأسباب دينية ـ فصل الكنيسة عن الدولة لحماية الدين من تدخل الحكومة (مثل المعمدانيين) انضموا إلى أولئك الذين سعوا إلى حماية الحكومة عن غزو الدين (توماس پين) وكذلك أولئك الذين أيدوا ببساطة استقلالية الفرد فى الأمور المتعلقة بالضمير (مثل چيفرسون) (ميد ١٩٧٨).**

كاثوليكية ما بعد الڤاتيكان الثانى

وبعد ذلك بكثير، فى ستينيات القرن العشرين، ظهرت كاثوليكية ما بعد الڤاتيكان

الثانى، كمؤيد قوى لإلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية. وقد دعا إلى الڤاتيكان الثانى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) البابا يوحنا الثالث والعشرون من أجل تطوير وتحديث الكنيسة الكاثوليكية. وتعتبر وثيقة «إعلان الحرية الدينية» أهم الوثائق العديدة التى صدرت عن الڤاتيكان الثانى، إذ إنها وجهت إلى العالم بأسره لا إلى الكنيسة الكاثوليكية وحدها، وسوف نلخص أهم نقاط هذه الوثيقة على النحو التالى:

ينص «إعلان الحرية الدينية» على أن أى شىء أقل من حرية الدين التامة يعد انتهاكًا للحرية والكرامة الأساسية للطبيعة البشرية. ينبع هذا الحق من العقل الإنسانى (أولاً) ومن مشيئة الرب للبشرية كما ورد فى العهد الجديد من الكتاب المقدس. لا يُكره الناس على فعل ما يتعارض مع معتقداتهم، وفى الوقت نفسه لا يمنعون من فعل ما يتماشى معها فى حدود القانون. فقد جُبلت الطبيعة البشرية على نحو يمنح الناس الحرية والمسئولية التى تتواءم معها. لذا؛ فإننا لدينا التزام أخلاقى بأن نبحث عن الحق ونحيا به. وتحقيق هذا الالتزام يتطلب التحرر من القهر الخارجى والنفسى.

إن كلاً من طبيعة الدين والطبيعة الاجتماعية للبشر، تتطلب أن يكون الأفراد أحرارًا فى تكوين الجماعات الدينية والانضمام إليها. ونفس الحريات التى تنطبق على الأفراد تنطبق بالمثل على الجماعات التى يشكل الأفراد جزءًا منها ما دامت تعمل فى ظل قوانين عادلة. وينص الإعلان أيضًا على أنه يجوز للحكومة فى ظل ظروف معينة أن تضفى أفضلية خاصة لدين معين. وفى مثل هذه الحالة، يجب أن تحظى جميع الأديان الأخرى بالقبول التام. كما ينص الإعلان على أن «المجتمع له الحق فى أن يحمى نفسه من أى تعسفات تُرتكب بدعوى حرية الدين». ومثل هذه الحماية يجب أن تنفذ بعناية فائقة حتى لا تتدخل بشكل أكثر من اللازم فى الحرية الدينية. («إعلان الحرية الدينية» ١٩٦٦).

ويُشير الإعلان أيضًا إلى أن الروابط القانونية التى تربط بين الدين والحكومة تعتبر أمرًا سيئًا بالنسبة للكنيسة. ولكن هذا لا يعنى أن الإعلان يرى ضرورة ابتعاد المسيحيين عن الانشغال بالحياة الدنيا، ولكنه يوضح أن الكنيسة يمكن أن تكون على النحو المنشود فقط عندما تتحرر من قبضة الحكومة.

لقد استهدف إعلان مجلس الڤاتيكان بطرق شتى تطوير وتنظيم «المنشور الباباوى» للبابا يوحنا الثالث والعشرين (١٩٦٣). ولقد اعتمد هذا المنشور بدوره على بعض

كتابات البابا پيوس الثانى عشر. وهكذا فقد مرت الكنيسة الكاثوليكية بتاريخ طويل، بدءًا من اعتبارها كنيسة الديانة الرسمية، ثم قبولها إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية فى ثقافات لم يكن لها فيها أى خيارات، إلى الإعلان المصاغ بعناية فائقة بشأن مبدأ حرية الدين.

اليهودية

عادة ما شكل معتنقو اليهودية أقلية مضطهدة لا تتمتع بحقوق مدنية كاملة أينما عاشوا، منذ النفى البابلى لهم فى الفترة ما بين ٥٧٨ ـ ٥٣٨ق.م. ساهم هذا ـ إلى حد ما ـ فى قيام كثير من كبار المفكرين اليهود بوضع نظريات تؤيد الفصل التام بين الدين والحكومة لصالح الجميع.

ومثال ذلك هو عمل عالم اللاهوت اليهودى ريتشارد روبنستين (١٩٦٤) الذى أوضح أن اليهودية من الناحية الأيديولوچية تدعو إلى الوحدة بين الدين والحكومة (ارجع إلى دراستنا للثيوقراطية الإسرائيلية المذكورة آنفا). ومع ذلك؛ فإن حقائق التجربة التاريخية جعلت اليهود يؤيدون بشكل شبه جماعى ضرورة وجود ضمانات قوية تؤكد استمرار فصل الأنظمة الدينية عن الأنظمة السياسية. **ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الحيدة السياسية المطلقة، فيما يتعلق بالدين، هى السبيل الوحيد الذى يكفل المساواة بين جميع الناس. وتسعى اليهودية إلى تحقيق ما هو أكثر من مجرد حق الأفراد فى الإيمان بدينهم وممارسته كما يريدون. إنها تسعى إلى تحقيق حقهم فى أن يشاركوا مشاركة تامة فى المجتمعات التى ينتمون إليها ويشكلون جزءًا منها دون مواجهة أى نوع من التعصب. وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا التزمت الحكومات بالحيدة التامة فيما يتعلق بأمور الدين.**

ويوضح روبنستين أن الفصل التام أمر يصعب تحقيقه على المستوى المؤسسى، وبالتأكيد هو أمر غير وارد فى أذهان أغلب الناس. ومع ذلك، فمن المهم التمسك بالمثل الأعلى باعتباره هدفًا ومعيارًا للحكم على جميع الأنظمة الفعلية والعملية، وأى شىء دون ذلك يهدد الحقوق المدنية للجميع.

الحركة الإنسانية

على الرغم من أن الحركة الإنسانية ليست دينًا، إلا أنها تحتل فى حياة المهتمين

بالإنسانية مكانة تماثل مكانة الدين فى حياة ذوى التوجه الدينى القوى. تؤيد الحركة الإنسانية الفصل الكامل بين الدين والحكومة، وذلك بهدف حماية الحكومة وضمان حقوق الفرد فى الأمور التى تتعلق بالضمير والدين.

ويعتبر «**الإعلان الإنسانى العلمانى**» (١٩٨٠) من أحدث الوثائق التى تحاول إبراز وجهة النظر الإنسانية. فواضعو هذا الإعلان يؤيدون الفصل التام بين الكنيسة والدولة، ويسوقون نقاطًا مهمة محددة.

* يجب ألا يسمح للسلطات الدينية بتحويل رؤاها الخاصة بها إلى قانون يسرى على الجميع.
* يجب ألا تستخدم أموال الضرائب فى دعم المؤسسات الدينية.
* يجب عدم فرض الضرائب على الأفراد بهدف دعم الأديان التى لا يؤمنون بها، ويجب أن يكونوا أحرارًا فى تقديم الدعم المالى للمنظمات التى يتفقون معها فى الرأى.
* الصلوات الإجبارية وكل أنواع القسم الدينى فى التعليم أو المواقف السياسية يعد خرقًا لمبدأ الفصل (كرتز وآخرون، ١٩٨٠ : ١٢).

الدين المدنى الأمريكى

بما أن هذا الكتاب يتناول فى كل أبوابه قضية الفصل بين الكنيسة والدولة وما نجم عنه من آثار، لذا سندرس الآن بشكل موجز أحد نماذج العلاقة بين الكنيسة والدولة التى نشأت عن التجربة الأمريكية فى إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية. **ويمكن أن نسمى هذا النموذج «نموذج التعاون والمشاركة». ينظر هذا النموذج لكل من الكنيسة والدولة باعتبارهما مؤسستين متوازيتين ومستقلتين عن بعضهما البعض من الناحية المؤسسية، ولكنهما يتعاونان من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بينهما. وهذا النموذج يجسد «الدين المدنى الأمريكى» وكذلك بعض الآراء الخاصة بالتيار الدينى الرئيسى.**

وفكرة الدين المدنى لم تبدأ مع ظهور العالم الاجتماعى روبرت بللاه، ولكن أعماله جذبت انتباه العلماء ونبهت عقول عامة الشعب الأمريكى. ففى إحدى مقالاته فى عام ١٩٦٧ كتب بللاه أنه فى الولايات المتحدة:

«يوجد بالفعل إلى جانب الكنائس المعروفة ـ ولكن بشكل مختلف تمامًا ـ دين مدنى مؤسس تأسيسًا محكمًا ومفصلاً . . ويعبر عن هذا البعد الدينى العام مجموعة من المعتقدات والرموز والشعائر أسميها أنا الدين المدنى الأمريكى»

(بللاه، ١٩٦٧ : ١ و٤).

لقد بدأ وجود البعد الدينى العام فى الولايات المتحدة مع الوثائق التأسيسية للأمة، وتم تعزيزه من خلال الخطب الرئاسية وما شابه ذلك من أقوال أكدت النظرة الرسمية للأمة لنفسها. وقد انعكس وجود البُعد الدينى فى حياة عامة الأمريكيين فى إعلان واشنطن يوم السادس والعشرين من نوفمبر عيدًا قوميًا «لعيد الشكر»، وكذلك إعلان جورج بوش يوم الثالث من فبراير ١٩٩١ عيدًا قوميًا للصلاة، وكان ذلك خلال حرب الخليج. وابتهل الرئيس بيل كلينتون إلى الرب مرارًا فى خطبه ليسبغ نعمته على الولايات المتحدة.

هذا البعد للحياة القومية له مجموعة من الرموز، مثل العلم الأمريكى وناقوس الحرية، كما أن له طقوسه التى تتمثل فى الأعياد القومية التى غالبًا ما يتم فيها استحضار المشاعر والعادات الدينية مثل استهلال الجلسات الحكومية بالصلاة. وينعكس هذا البعد أيضًا فى الدعم الحكومى لقساوسة الجيش والكونجرس، كما يظهر فى الأغانى مثل «أمريكا الجميلة»، «فليبارك الرب أمريكا» و«راية النجوم اللامعة».

وتعتبر المدارس العامة هى أول مكان يتم فيه تعلم المعتقدات والممارسات الخاصة بالدين المدنى الأمريكى. وإنه إن لم تكن هناك «كنيسة» للدين المدنى، فمن المؤكد أن المدارس العامة تشكل «قسم التعليم الدينى».

لقد واجه تأكيد بللاه على وجود دين مدنى عام تحديًا كبيرًا، ولكن ما من شك أن لدى أغلب المواطنين إيمانًا بوجود بعدًا دينيًا تختص به الولايات المتحدة.

وهذا البعد يعتبر وسيلة حقيقية لإدراك البعد المقدس للحياة القومية. وانتقد البعض وجود عبارة «نحن نثق فى الرب ـ In God we Trust» على العملات الأمريكية، وعبارة «إننا أمة واحدة فى ظل الرب ـ One Nation Under God» فى قسم الولاء للولايات المتحدة، باعتبارها انتهاكًا للفصل الدستورى بين الكنيسة والدولة، وبقاء مثل هذه العبارات يعنى أن الدين المدنى يعد نوعًا من «الكنيسة الرسمية المرخصة» فى الولايات المتحدة.

على الرغم من أنه ليس هناك تعريف متفق عليه لمفهوم الدين الرسمى الذى نما واتسع خاصة فى ستينيات القرن العشرين ، إلا أن سماته التى نهتم بها هنا واضحة . فالدين الرسمى هو الدين السائد والراسخ ثقافيّا (روف مكّينى ١٩٨٧) وهو الدين الذى له علاقة سهلة نسبيّا بالحياة العامة ويساعد على تكوين معتقداتها وأخلاقياتها وقيمها .

الملخص والنتائج

من الممكن أن نخلص بنتيجتين من هذه الدراسة الاستهلالية :

* إن **الدين والسياسة بحكم طبيعتها الخاصة لا يمكن تجنب ترابطهما ، وتتخذ العلاقة بينهما أشكالاً عديدة كما رأينا فى الدراسة النمطية ، وولكن على الرغم من تعدد أشكال هذه العلاقة ، فإنها ستظل موجودة دائمًا .**

* **إن إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية ـ أى الفصل القانونى بين مؤسسات الحكومة والمؤسسات الدينية ـ يعنى أن العلاقة بين الحكومة والدين فى الولايات المتحدة لا يمكن أن تحسم بشكل نهائى ، أى أنها تظل دائمًا محل تفاوض ويمكن اعتبار سائر أبواب الكتاب استجلاء لهذا التفاوض .**

لقد عرَّفنا فى هذه المقدمة كلاّ من الدين والسياسة ، وناقشنا اهتمامهما المشترك بالسلطة وإضفاء معنى على حياة الناس . كما قدمنا دراسة نمطية للعلاقات التى تربط بين السياسة والدين . وسنقوم الآن بدراسة العلاقات بين السياسة والدين بدءاً من التجربة الاستعمارية وأهداف مؤسسى الولايات المتحدة الأوائل ، ثم سنتتبع هذه العلاقة فى الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٥٩ ومن عام ١٩٦٠ حتى تسعينيات القرن العشرين ، وسنوضح فى هذا الجزء التاريخى العلاقة بين الدين والسياسة ، حيث إنها انعكست فى كثير من الحركات والقضايا . وسوف يشمل ذلك الموضوعات التالية دون الاقتصار عليها :

* الحرب والسلام .
* تنظيم الحياة الخاصة .
* العلاقات بين الجماعات .
* العملية الانتخابية .

References

المراجع

Bellah, Robert. 1967. "Civil Religion in America." *Daedalus*, Winter: 1–21.

Calvin, John. 1559. *Institutes of the Christian Religion.* In John T. MacNeill (Ed.), *Library of Christian Classics.* 1960. Trans. Ford Lewis Battles et al. Philadelphia: Westminster Press.

Chidester, David. 1988. *Patterns of Power: Religion and Politics in American Culture.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Corbett, Julia M. 1997. *Religion in America, 3rd. ed.* Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Dahl, Robert A. 1991. *Modern Political Analysis. 5th. ed.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.

"Declaration on Religious Freedom." 1966. In Walter M. Abbott and Joseph Gallagher (Eds.), *Documents of Vatican II.* New York: Guild Press.

Dillenberger, John, and Claude Welch. 1988. *Protestant Christianity: Interpreted Through Its Development. 2nd. ed.* New York: Macmillan.

Easton, David. 1965. *A Systems Analysis of Political Life.* New York, NY: Wiley.

Falwell, Jerry. 1980. *Listen, America!* New York, NY: Doubleday.

Jefferson, Thomas. 1802. "Letter to Danbury Baptist Association." In Saul K. Padover (Ed.), *The Complete Jefferson,* 1943. New York: Books for Libraries.

Key, V. O. 1958. *Politics, Parties, and Pressure Groups. 4th. ed.* New York, NY: Thomas Y. Crowell.

Kurtz, Paul (Ed). 1980. "A Secular Humanist Declaration." *Free Inquiry,* 1:1

Lasswell, Harold. 1936. *Politics: Who Gets What, When, and How?* New York: McGraw-Hill.

Mead, Sidney E. 1978. "American Protestantism During the Revolutionary Epoch." Pp. 162–180. In John M. Mulder and John F. Wilson (Eds.), *Religion in American History: Interpretive Essays.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.

Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life.* Washington, D.C.: The Brookings Institution.

Roof, Wade Clark and William McKinney. 1987. *American Mainline Religion: Its Changing Shape and Future.* New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.

Rubenstein, Richard L. 1964. "Church and State: The Jewish Posture." In Donald A. Gianella (Ed.), *Religion and the Public Order.* Chicago: University of Chicago Press.

Swieringa, Robert P. 1990. "Ethnoreligious Political Behavior in the Mid-Nineteenth Century: Voting, Values, Cultures." Pp. 146–171. In Mark A. Noll (Ed.), *Religion and American Politics: From the Colonial Period to the 1980s.* New York: Oxford University Press.

Whalen, William. 1981. *Strange Gods: Contemporary Religious Cults in America.* Huntington Indiana: Our Sunday Visitor.

Williams, Peter W. 1990. *America's Religions: Traditions and Cultures.* New York: Macmillan.